

الموقوف في المذكور فيمن يهد هذا الوقف وعليه حرمان
منهم فله خوله في هذا الوقف واشتقاقه من الوقف
وتركه ولدا وولد ولد او اسفل من ذلك انتقال من
لوالده او ولد ولد وان سفرا واحدا كان اقل من ذلك
ارثي ويستحق ما كان املا يستحقه من ذلك ان كان
حيا باقيا عند اول ذلك يثبتهم كذلك الى ان يمتنع
وتوفي واحد منهم غير ولد ولا اولاد ولد ولا اولاد
منه ولا اخوة ولا اخوات ولم له وجمه مستحقين في هذا
الوقف وغير ذلك من اولاد المستحقين وهناك من اولاد
الواقف طمقة عليا بالنسبة للام والجمه قبل تنقيح
حصته الى المطمقة العكس ام الى جمه وعمته اوقية
المستحقين على العموم والشمول **اجاب** يستحق
نصيب الميت الام والجمه ومن يطمقها بالنسبة الى النبي
سئل في رجل اخرج يديقة باراضي ناحية من القرى
من ناطق شرعي ودين معينة بمقدار معين من سنة واحدة
وضعه يده على الرزقة المذكورة فنصرف فيها وذرعا
وقام بجراح ذلك عن السنة المذكورة ثم اناجرها ايضا
سنة ثانية فخذ مضى السنة الاولى واعترف بوضع
يده عليها في بعد ذلك تحضر وتذكر ان ترضى تعدي على
الرزقة المذكورة وذرعه كختمه عن الجراح لجمه الوقف
فهل يلزمه القيام بالجراح لرام **اجاب** حيث

اقر

اقر بوضع اليد عليه لا يقبل قوله الابينة والاداء
بينه اذ الذي وضع يده عليه وذرعه صاحب شوكه تنظف
عنه الجراح والالزيم **سئل** في قضية وقع فيها
فصل بوجه شرعي فيها والحالة هذه اذا ورد حكم السلطان
نصره الله تعالى ان قضية وقع فيها فصل بوجه شرعي لا يقضي
ولا تعاد يسوع لفاض سماع الدعوى بشرط عليه ان يرضى
القضية المذكورة سواء كانت الدعوى من احد الخصم
او من غيرهما لم لا يسوع له سماعه وما الحكم في ذلك
سئل ليسرا احد من القضاة سماع الدعوى المذكورة
بما يتضمن الحكم المنقار بعد منعه السلطان من اذنه
تعالى عن ذلك انه حينئذ معزول بالنسبة لما ذكر
فامتنع عليه السماع المذكور لولا ان القضاة والداد اعلم
سئل في جماعة من طلبة العلم الشريف مقررين في
وظائف بالوقف الغلابين مدة طويلة بحاسات الوقف
المهمنة من قبل قضاة المسكر يشهد لهم بذلك والناظر
الحاضر مقر لهم على ذلك وعلى تخييرهم في اتمام جماعة
دعواتهم في ذلك وظلوا منهم تسلكا يطلعوا عليهم
بمواد كرا اعلاهم في الحالة ما ذكره ذلك **اجاب**
لا يحتاج المتسكنة بعد اطلاق الناظر الحاضر وامضا القاضي
اسما المقرين في المتسكنة تقتر بواحد وصرف الناظر الحاضر
ثم تتر بواحد فليس لاحد معارضتهم ولا لاطل المتسكنة